بنجاح المجتمع الجديد ، وان يحققوا للاشتراكيين النصر الشامل والكامل في الصراع الموجه من اجل حل مسألة « من سيكسب » بين الاشتراكية والرأسمالية ·

ومن اجل ضمان حق السيادة الجماعية للشعب العامل ، فان الدولة يجب ان تكون مؤسسة من الشعب وبالشعب ، وللشعب ، وقادرة على القيام بالثورات الثلاث ، وان تبني نظاما جديدا ، واقتصادا جديدا ، وثقافة جديدة ، وانسانا من نوع جديد ، وان تكون قوية بالقدر الذي يمكنها من الدفاع عن مصالح الافراد والجماعات ، وان تحفظ الامن السياسي والنظام الاجتماعي ، وان تدافع بحزم عن الوطن الاشتراكي ومكتسبات الثورة ·

ولكي نقوي ونحسن الدولة ، فان ذلك يعني تقوية كفاءة الجهاز الاداري ، وتنظيم الادارة الاقتصادية والثقافية · وفي كل حال ، وطالما ان النشاطات الاقتصادية هي التي ترسي قاعدة النشاطات الاجتماعية الاخرى وتشكل مهمة جديدة صعبة نسبيا لدولتنا ، فان من الواجب ان نولي اهتماما خاصا وفي المقام الاول لتقوية كفاءة الدولة في تنظيم الادارة الاقتصادية ·

ان السمة الاولى والاكبر للادارة الاقتصادية في بلادنا هي اننا ندير اقتصادا يتقدم من الانتاج الصغير الى الانتاج الاشتراكي الكبير · وعلى الادارة الاقتصادية ان تدفع بهذه العملية وان تخلق الظروف المؤاتية للاسراع في تطورها ، وان تخلق في اسرع وقت ممكن هيكلا للانتاج الاشتراكي الكبير في بلادنا · وفي سبيل ذلك ، يجب علينا على الاقل ان ندرك ونحل بشكل صحيح الاسئلة التي تحمل طابع القوانين والتي تبرز خلال عملية التقدم من الانتاج الصغير الى الانتاج الاشتراكي الكبير · وان نجسد هذه القوانين في سياسات ، وتنظيمات ، وانظمة ، وقواعد مناسبة ويجب علينا في الوقت نفسه ان ننشط الجماهير العريضه في حركة ثورية مستمرة متأججة · يجب ان تعكس كل حلقة اساسا في الادارة الثورات الثلاث ونظام السيادة الجماعية ، سيادة البلد كله ، في كل فرع ، وعلى كل المستويات، على اساس الاهداف والتوجهات التي تتضمنها الخطة الشاملة للاقتصاد الوطني · يجب ان نخلق معهدا فعالا قادرا مع الوقت على اكتشاف العوامل التقدمية وعلى تعميمها بين الشعب ، كي يكون قادرا على اكتشاف وازالة العوامل السلبية والمتخلفة في حينها ، وبذلك يقوم بعملية الانتقاء التي لا غنى عنها في اي عملية تطوير ، وحتى يؤدي اي نشاط اقتصادي الى الزيادة المستمرة والانتاج والنوعية والفعالية ·

وفي الوضع الحالي يجب توجيه عملية بناء وتصحيح الادارة الاقتصادية نحو المشاكل الاكثر اهمية وهي : اعادة تنظيم الانتاج الاجتماعي على مستوى الامة كلها ، وتحسين انظمة التخطيط وتقوية اجهزة الادارة الاقتصادية ·

يجب ان نؤسس انفسنا على مبدأ التركيز ، والتخصص ، والتعاون واعادة تنظيم كل فروع الانتاج في الصناعة والزراعة والاتصالات والنقل والتشييد في البلاد كلها وفي اتجاه الانتاج الاشتراكي الكبير ، ولكي نزيل الدولة المفتتة القائمة على مراكز القوى ، ولكي نخلق فروعا اقتصادية ـ تقنية ملائمة للبلاد كلها ، وللاقاليم الاقتصادية ، والهياكل الاقتصادية المحلية · ان هدف اعادة تنظيم الانتاج الاجتماعي هو اطلاق الطاقات الكامنة في العمل والارض والبحر والغابات والماكينات والمعدات والمواد ، وضمان تطوير الانتاج بسرعة مع اعلى انتاجية ونوعية ، واقل تكليف · كما يجب جنبا الى جنب مع عملية اعادة تنظيم فروع الانتاج ان نعيد تنظيم فروع التداول والتوزيع لنحسن خدمة الانتاج ومعيشة الشعب في كل انحاء البلاد ·

تخطيط الاقتصاد الوطني ورفع كفاءة جهاز الدولة

في نظامنا كل النشاطات الاقتصادية مخططة · لذلك ، فان تخطيط الاقتصاد الوطني يشكل المهمة الاكثر اهمية في الادارة الاقتصادية · ان خطة الدولة هي الاداة الرئيسية في الادارة الاقتصادية ، وهي القوة الدافعة القوية التي تدفع بتطوير الاقتصاد الوطني · انها هي التي تجسد خط الحزب للتطوير الاقتصادي وهي التطبيق الذي يجمع القوانين الموضوعية للاقتصاد والعلوم والتقنيات والموجه لتطوير الاقتصاد والثقافة ، وبناء الاشتراكية ، ولكي تحقق احتياجات الشعب المادية والثقافية وبناء وتطوير الاساس المادي والتقني دون توقف ، وضمان معدل متزايد لعملية اعادة الانتاج التي تكبر باستمرار ·

يجب تحسين العمل التخطيطي في الاتجاه التالي : تحسين عمل الدولة التخطيطي المتكامل على اساس توسيع مسؤولية الفروع المختلفة والمناطق المحلية ، والوحدات القاعدية وتنمية قدراتها المتلائة · ان الخطة العامة للدولة هي مزيج من الخطط التي تضعها الفروع والمناطق المحلية والوحدات الريفية المختلفة · ويجب على الفروع والوحدات الريفية ان تراعي في وضعها لخططها الجمع بين المهام العامة وبين ظروف الفروع وقدراتها الخاصة ، وان تهتم بانتاجية العمل ، والنوعية ، والفعالية الاقتصادية ، وان تولي عناية خاصة للانتاج وللتداول والتوزيع ، وان تركز على القيمة الاستعمالية ، وان تتخذ من الامكانيات الانتاجية ومن احتياجات الشعب المعيشية ومن بناء قاعدة مادية وتقنية جديدة للاشتراكية ، منطلقا رئيسيا لوضع البرامج والخطط الاقتصادية، وفي نفس الوقت الاهتمام بقانون وبنظام حساب التكلفة ، وان تجعل الاخير اداة فعالة في الادارة ، وان تستفيد تماما من السوق ومن الحركات الاقتصادية كالاسعار والسلفيات والاجور ··· وذلك لتحقيق الخطط وضمان تنفيذها · وان تجعل بشكل صحيح العلاقة بين التخطيط والتوجيه وتنفيذ الخطط على المستويات المختلفة ·

يجب بناء جهاز الادارة الاقتصادية في تناسق مع عملية التركيز ، والتخصص ، والتعاون ، والتجميع في الانتاج وان تستهدف الاسراع بهذه العملية · كما يجب ان تتم عملية البناء هذه على اساس مبدأ الجمع بين

*** ان تخطيط الاقتصاد الوطني يشكل المهمة الاكثر اهمية في الادارة الاقتصادية · يجب تحسين عمل الدولة التخطيطي المتكامل على اساس توسيع مسؤولية الفروع المختلفة والمناطق المحلية وتنمية قدراتها الخلاقة ·**

■■

*** يجب علينا ان نرفع كفاءة الدولة في حقل التنظيم الثقافي والادارة ايضا لكي تلبى بشكل مناسب احتياجات الشعب المتزايدة في هذه الحقول وان نضمن سيادة الشعب الجماعية في الحقل الثقافي ·**

ادارة الفرع ، مع ادارة المحلية وادارة المناطق وان تؤمن تشكيل فروع اقتصادية ـ تقنية ، ومنظمات اقتصادية مشتركة ، واقاليم اقتصادية وهياكل اقتصادية محلية ولكي يمكن الاسراع بعملية اعادة الانتاج وخلق الظروف المؤاتية لتوجيه الانتاج ، لا بد من جعل العلاقات داخل الانتاج ، والعلاقات فيما بين الانتاج والاستهلاك ، تتطور باقصر الطرق واكثرها ملاءمة · انه لمن الضروري اتباع مبدأ اتخاذ القرار في القضايا المعينة حيث يمكن ان تجد العمل الافضل ، وان نطبق بشكل متناسق نظام ادارة الرجل الواحد على كل مستويات الادارة · ان جهاز الادارة الزراعي يجب ان يضمن تطورات شاملة للانتاج الزراعي جنبا الى جنب مع التخصص والزراعة المكثفة وذلك على اساس التخطيط ، وتحديد المناطق ، وتطبيق احدث منجزات العلم والتكنولوجيا على الزراعة ، وبذلك ننقلها الى مرحلة الانتاج الاشتراكي الكبير ·

يجب ان نرتكز على المبادىء السالفة الذكر حتى نقوي جهاز الادارة وذلك لكي نحدد الهيكل التنظيمي ، والمهام والقوى الاساسية في كل جزء · ولكي نقيم علاقة متينة داخل الجهاز ونجعله متقنا وفعالا للغاية · وبالنسبة للجهاز القائم حاليا ، علينا ان نحتفظ بالاجزاء السليمة وان نغير بجرأة ما ليس مناسبا ، وعند الضرورة ، فاننا سنزيد من عدد الوزارات المسؤولة عن الفروع الاقتصادية ـ التقنية بالتوافق مع تطور الانتاج واتساع التخصص في الاقتصاد · يجب ان نطبق بشكل كامل القواعد حول التنظيم في اجهزة الدولة ، وكذلك عددا

من القرارات الخاصة بأساليب العمل في مجلس الحكومة ، وان نراقب تطبيقها حتى يمكن ان نقوم بالتعديلات والتدقيقات الضرورية ·

ومن اجل رفع كفاءة جهاز الدولة في الادارة الاقتصادية ، فانه يجب علينا في المقام الاول ، ان نحل المسائل التالية :

اولا : ان نوضح من خلال قواعد اساسية ، مهام ووظائف الوزارات المختصة بفروع الاقتصاد التقني ، بما في ذلك مسؤوليات وسلطات الوزراء لانهم بصفتهم على رأس الفروع كلها في كل انحاء البلاد مسؤولون من مختلف الوجوه عن الفروع في المستويات الادنى أمام الجمعية الوطنية ، ومجلس الحكومة ، والشعب كله ، والحزب · يجب ان نوضح العلاقة بين كل وزارة مسؤولة عن فرع وبين مجلس الحكومة ، ومجلس التخطيط ، والوزارات العامة ·

ثانيا : يجب ان نملك جيدا وان نحسن في التطبيق مبدأ الجمع بين ادارة الفرع وبين الادارات المحلية والمناطقية · يجب ان ندرس بنشاط مسألة بناء فروع تقنية ـ اقتصادية ، وان ننظم بجرأة تلك الفروع المتخصصة التي نضجت فيها مستويات تركز الانتاج وتجمعه وتخصصه · يجب ان ننفذ فورا التمييز في الدرجات الاقتصادية بين المركز والمناطق المحلية ، وان ندفع الى الامام بأقلمة الاقتصاد ، وفي نفس الوقت نعطي المسؤولية في الادارة الاساسية

*** ان حق الشعب العامل في السيادة لا يمارس من خلال الدولة اساسا فحسب بل من خلال المنظمات الجماهيرية ايضا · وعلى النقابة العمالية ان تقوم بمهمة المشاركة في شؤون الدولة وفي الاشراف على نشاطاتها وفي ادارة المصانع ·**

■■

*** لا يمكننا ان نطور صناعة الدفاع الوطني ونبني قوات مسلحة حديثة فعلا وننظم الدفاع عن بلادنا بشكل كامل الا على اساس دفع عملية البناء الاقتصادي والتصنيع الاشتراكي للبلاد ·**

للوزارات ، والمصالح العامة ، والادارات المحلية على كل المستويات ·

ثالثا : يجب ان نبني بنشاط مستوى المنطقة ، وان نعطي المسؤولية للمناطق والمقاطعات والمدن · ان ادارة مقاطعة او مدينة هي السلطة المحلية المسؤولة امام سكان المقاطعة او المدينة ، وهي في الوقت نفسه احدى مستويات سلطة الدولة المركزية المسؤولة امام السلطة المركزية · ان ادارة المقاطعة او المدينة مسؤولة عن ضمان الحياة المادية والثقافية للسكان المحليين بما في ذلك العمال والموظفين في المصانع والمكاتب المدارة مركزيا والموجودة في الناحية · ومع ذلك فان هذه المسؤولية يتقاسمها ايضا المستوى المركزي لان المستوى المركزي مسؤول عن حياة الشعب في البلاد كلها ، اي في كل المناطق المحلية · لذا وعندما نوكل الى ادارة المقاطعة او المدينة مسؤولية الاشراف المباشر على حياة السكان المحليين فان السلطة المركزية يجب ان يكون لديها خطة لكي تزود ادارة المقاطعة او المدينة بالسلطات والوسائل الضرورية لكي تقوم بمهامها · وفي الوقت نفسه فان ادارة المقاطعة او المدينة كممثل للسكان في كل منهما يجب ان تضع كل قدراتها في العمل ، ومنها القوى البشرية والارض والغابات والبحر ··· وذلك لكي تنظم جيدا ، مع مستوى المنطقة الانتاج والتداول وتوزيع البضائع حتى تقوم بالمسؤولية سالفة الذكر امام سكان المقاطعة او المدينة · يلعب مستوى المنطقة دورا شديد الاهمية في الانتقال بالزراعة الى الانتاج الاشتراكي الكبير · انه مستوى اعادة تنظيم الانتاج واعادة تنظيم وتوزيع العمل ، وهو الذي يجمع الصناعة بالزراعة ، والانتاج بالتداول ، واقتصاد كل الشعب بالاقتصاد الجماعي ، والعمال بالفلاحين والدولة بالشعب · انه الاداة القوية للقيام بالثورات الثلاث ، ولبناء نظام جديد ، واقتصاد جديد ، وثقافة جديدة ، والانسان الجديد في الريف · انها المكان الذي يمارس فيه حق السكان في السيادة الجماعية محليا ، وهو المستوى الذي يضمن حياة الشعب المادية والثقافية · ان العلاقات بين الدولة والفلاحين في مجالات الانتاج ، وبين التداول والتوزيع تمارس كلها من خلال مستوى المنطقة · لذا فان بناء مستوى المنطقة كمستوى لتخطيط الزراعة ، والحرف والصناعة الخفيفة ، وكمستوى لادارة الانتاج والتداول ، يعد مطلبا ملحا في الوقت الحاضر ·

رابعا : يجب تنظيم وادارة الوحدات الريفية بشكل جيد لكي تكون حلقة الوصل الحاسمة ، في كفاءة الادارة الاقتصادية ككل · لقد اكتسبنا عبر الاعوام الماضية بعض الخبرة واستخلصنا بعض النتائج الضرورية المتعلقة بتنظيم ادارة الوحدات الريفية ، من ذلك اعتبار الخطة اداة رئيسية · لذا وسعنا سلطات الوحدة الريفية لاتخاذ المبادرة في الانتاج والعمل ، وطبقنا بشكل كامل نظام حساب التكلفة وجمعنا بين الاجراءات الثلاث ، التعليم السياسي والايديولوجي ، والحافز المادي ، وتدعيم النظام والمسؤولية · وعلى اساس هذه الاستنتاجات يجب ان نكافح بسرعة من اجل ان تصبح الادارة في الوحدة الريفية ممارسة اعتيادية فنؤمن نموها السريع · يجب اعادة تدقيق وتصحيح الانظمة والقواعد حسب الحاجة وذلك حتى نحسم التوجه في الانتاج ، ونقوي جهاز الادارة ونتوصل الى خطط اقتصادية وتقنية جيدة ، وننظم العمل بشكل ملائم ومباشر وان نزود الانتاج بالمواد في حينه ، وان نقوي ادارة الانتاج والعمل والمالية والمواد ، وان نطبق حساب التكلفة وان نضمن نوعية المنتجات ، وان نحسن العلاقات بين الوحدات الريفية نفسها ، وبينها وبين المستويات الاعلى · ويحتاج هذا العمل الى جهد دؤوب ومتناسق من كل الفروع وكل المستويات ومن الوحدات الريفية نفسها · وفي الجنوب ، وفيما يتعلق بالوحدات الريفية التي تملكها الدولة وفي المؤسسة المشتركة بين الدولة والافراد ، فاننا عندما نبني نظاما جديدا للتنظيم والادارة ، يتوجب علينا ان نزيل العناصر السلبية والرجعية في التنظيم السابق للانتاج والادارة بينما نحافظ على العناصر الايجابية الملائمة · يجب ان نسرع بالتجمع الانتاجي وان نخلق بنشاط الظروف التي تسمح بتنظيم الشركات والمشاريع المجمعة ، والمجمعات ، او نستخدم الشكل الانتقالي للمجموعات الانتاجية ·

وفي الزراعة ، تجمع لدينا ايضا قدر كبير من الخبرة في ادارة التعاونيات · يجب ان نرتكز على هذه الخبرات لكي نصحح بنشاط ادارة التعاونيات في الوقت الذي نقوي فيه مستوى المنطقة ونبني المناطق كوحدات اقتصادية زراعية ـ صناعية او زراعية ـ غاباتية ـ صناعية على اساس البرامج والخطط الموضوعة للبلاد كلها ولكل مقاطعة ·

خامسا : ان تقوية التنظيم وتحسين التداول والتوزيع تشكل حلقة وصل بالغة الاهمية من اجل ضمان العلاقة الصحيحة بين الصناعة والزراعة وبين مصالح الدولة والمصالح الجماعية والفردية ، وبين التراكم والاستهلاك ، من اجل ضمان التداول بين الريف وبين المدن وبين مختلف مناطق البلاد · ومن الضروري خلال عملية التحول والتطور الاقتصادي من الانتاج الصغير الى الانتاج الاشتراكي الكبير ، ان نجمع بشكل وثيق بين تقوية التنظيم وبين تحسين التداول والتوزيع في كل المجالات : كالتجارة والاسعار والاجور والنقد ، والسلفيات والتمويل ، وذلك لكي نخدم بشكل جيد تقسيم العمل وتطور قوى الانتاج ، وتحول علاقات الانتاج ، ومعيشة الشعب ·

ولكي نحسن الادارة الاقتصادية يجب ان نقوم بنجاح بعملية جمع المعلومات الاقتصادية ، وذلك بان نترفع بنظام اعداد التقارير والاحصاءات ، وان ننظم جيدا شبكة حساسة لجمع المعلومات من المستويات الادنى حتى القمة والعكس بالعكس ، ان نضمن ان المستويات الادارية تدرك في حينها التطورات الجديدة في الانتاج والحياة حتى يمكن ان تتخذ الاجراءات الضرورية للوصول الى قرار سريع وصحيح ·

يبرز امامنا الان سؤال بالغ الاهمية ، وهو : كيف نطبق بحزم نظام المسؤولية الفردية · يجب ان نربط بشكل وثيق بين المسؤولية والمصلحة ، بين التنظيم وبين التطوع الذي يبديه كل شخص حتى تتوفر لنا علاقة فعالة تربط الانسان بانجاز مهمته وتشجع كل انسان لكي يعمل اكثر وافضل · ولذا يجب تحديد المسؤولية بوضوح · فعندما نكلف انسانا بعمل او مهمة ، يجب ان نحدد